دراسة اقتصادية للميزان التجاري المصري

نهي صلاح الدين عبدالرحيم

الملخص :

تهدف الدراسة إلي تحليل تطور هيكل تجارة مصر الخارجية ، وبيان تأثيرها علي الميزان التجاري، من أجل تفسير سلوك الطلب علي الواردات والصادرات والعوامل المؤثرة في كل منهما، الأمر الذي يسهم في صياغة سياسة تجارية ملائمة تقلل من الواردات وتعالج الخلل في الميزان التجاري.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج القياسي لتقدير نموذج يقيس العلاقة بين تطور هيكل تجارة مصر الخارجية والميزان التجاري، بالاعتماد علي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بإستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣)، لتقدير العلاقة الخطية بين الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري كمتغيرات تابعة، وبين مجموعة من العوامل تمثل المتغيرات المستقلة وهي، الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الأجنبي، والاحتياطي النقدي، والأسعار النسبية للواردات والصادرات، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي، ومتوسط التعريفة الجمركية، ودعم الصادرات. وتبين نتائج الدراسة أن الميزان التجاري قد سجل عجزاً خلال فترة الدراسة، كنتيجة لانخفاض معدل نمو الصادرات وتزايد معدل نمو الواردات، وتوضح نتائج النموذج أن المقدرة التفسيرية للنموذج ككل كانت مرتفعة، ويتمتع النموذج بالاستقرار وجودة توفيق مرتفعة، وأن إشارة كافة المتغيرات تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

Abstract:

The study aims analysis the development of structure of Egypt's foreign trade, and illustrates the effect of this development on Balance of Trade to explain the demand behavior on the export and the import. The matter contributes formulating fitted trade policy decreasing imports and treating disequilibrium of Balance of Trade. The study uses both of descriptive analysis and econometric approach, to estimate a model that measure the relationship between the development of structure of Egypt's foreign trade and balance of trade, depending on Ordinary Least Square (OLS) method using time series data for the period (1990-2013), to estimate the linear relationship between Export, Import, and Balance of Trade deficit as a

dependent variables, while an independent variables include Gross Domestic Product (GDP), Foreign Exchange Rate, the relative prices of Export and Import, Economic Openness indicator, An average of Tariffs, and Export subsidy. The results of study show that the Balance of Trade has recorded deficit through over the period of study as a result of decreasing of Export growth ratio and increasing Import growth ratio. Moreover, the study shows explanatory power of model is high, as well as the model enjoy by Stationary and high R^2, and the sign of all variables agree with the logic of the economic Theory.

المقدمة :

تسعي الدول في الوقت الحاضر إلي تحقيق عدداً من المكاسب من وراء التجارة الدولية من خلال تأثيرها الإيجابي علي جانب العرض، حيث إن التخصص في إنتاج وتصدير السلع وفقاً للميزة النسبية التي تمتلكها كل دولة يعمل علي زيادة الكفاءة في استخدام الموارد والتراكم الرأسمالي، مما يعمل علي رفع معدل النمو. فلقد أوضحت النظرية الاقتصادية كما تناولها Ricardo(1817)، ثم تناولها عدداً من الاقتصاديين فيما بعد مثل Sachs and Warner (1995), Irwin (2001)، أن التجارة الدولية تحقق عدداً من المكاسب للدول المتقدمة، والدول الأقل نمواً، من خلال التخصص وتقسيم العمل علي المستوي الدولي. وتتحقق هذه المكاسب من خلال تدفق المعرفة والتقدم التقني، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، ورفع مستوي الإنتاجية، وزيادة المنافسة، مما يعمل علي زيادة معدل النمو في الأجل الطويل.

فالتجارة الدولية تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وقد ازداد هذا الدور في السنوات الأخيرة مع ارتفاع مستوي العولمة في مرحلتها المعاصرة وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول، وذلك لما تقوم به من دور هام ومؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول بوجه عام والدول النامية ومنها مصر بوجه خاص، انطلاقاً من كونها أداة رئيسية لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال ما تقوم به من تصدير للإنتاج الذي يفيض عن الطلب المحلي وما يترتب عليه من زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج المطلوبة للتنمية. وتسعي كل دولة إلي الإسراع بمعدلات التنمية بها من خلال تعظيم منافعها من التجارة الدولية، فضلاً عن استخدام الأساليب الحديثة في عمليات الإنتاج، وفي ظل الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية (WTO) من أجل تخفيض القيود علي التجارة وزيادة الاندماج في

الاقتصاد العالمي فقد تزايدت واردات الدول النامية بمعدلات كبيرة وانعكس ذلك في زيادة عجز الميزان التجاري في معظمها، مما يتطلب اتخاذ السياسات الملائمة المبنية علي الدراسات العلمية لسلوك الواردات بما يمكن من الحد منها، ولا يؤثر سلبياً في الوقت نفسه علي عمليات التنمي

١/١مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد المصري من عجز مزمن في الميزان التجاري، والذي يرجع إلي نمو الواردات بمعدل يفوق نمو الصادرات، وخاصة في السنوات الأخيرة مع زيادة عمليات الانفتاح الاقتصادي وتسارع وتيرة العولمة. فقد زاد هذا العجز من ٢.٩ مليار دولار في بداية الثمانينيات إلي ٨.٢ مليار دولار في بداية التسعينيات، واتخذت قيمة العجز في الميزان التجاري اتجاه عام متصاعد منذ بداية التسعينيات فيما عدا بعض السنوات، حيث ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري من ٩.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٣٨.٨ مليار دولار عام ٢٠١٥، ويرجع العجز في الميزان التجاري بصفة أساسية إلي زيادة قيمة الواردات السلعية بصورة كبيرة بالمقارنة بالزيادة في قيمة الصادرات السلعية، حيث تعد مصر وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٢ ثاني أكبر مستورد في الدول الأفريقية، وليس أدل علي ذلك من زيادة قيمة المدفوعات علي الواردات السلعية من ١٤،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتصل إلي ٦٠.٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وفي المقابل بلغت قيمة حصيلة الصادرات السلعية ٨.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتصل إلي ٢٢،١ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ونتيجة لذلك زاد العجز في الميزان التجاري المصري من ٦،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتي وصل إلي ذروته في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٣٨.٨ مليار دولار.

٢/١ أهمية البحث وهدفه

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية فى أي مجتمع سواء أكان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً. حيث أنها تربط الدول والمجتمعات بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد فى توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك فى زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، كما أنه بالإضافة إلى ذلك تأتى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً للإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري. وقد تمثلت أهم أهداف الدراسة في : قياس وتحليل أهم المتغيرات التي تؤثر في دوال الطلب علي الواردات، والطلب علي الصادرات، والعجز في الميزان التجاري، من أجل وضع سياسة تجارية سليمة تساعد في التنبؤ

بالاتجاهات المستقبلية لسلوك الواردات والصادرات بالمجتمع والتخطيط لهما وفقاً لذلك، حتي يتحسن وضع الميزان التجاري.

٣/١ فرضية الدراسة

تقوم الدراسة علي اختبار فرضية أساسية مؤداها:

يؤدي تطور هيكل التجارة الخارجية لمصر (صادرات- واردات) إلي وجود عجز مزمن في الميزان التجاري المصري، وذلك من خلال تزايد حجم التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

٤/١ منهجية البحث

يعتمد منهج الدراسة علي الأسلوب التحليلي الوصفي، بالإضافة إلي المنهج القياسي لتقدير نموذج دالة الطلب علي الصادرات والواردات والميزان التجاري، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن الصادرات والواردات وتطورها، والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها ومدي أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة.

٥/١ خطة البحث

ينقسم البحث إلي سبعة أقسام تتناول علي الترتيب: الدراسات السابقة، مفهوم التجارة الخارجية، وأهمية التجارة الخارجية، ووضع الميزان التجاري في مصر، والنموذج القياسي لتقدير العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري في مصر، والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة.

- **١/٢ دراسة (Babatunde, 2009)** أهتمت هذه الدراسة ببحث مدي استجابة الصادرات السلعية إلي تخفيض العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية وعلاج تشوهات سعر الصرف في جنوب صحراء أفريقيا خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)،وذلك من خلال تقدير دالة الطلب علي الصادرات ومرونة الطلب السعرية والدخلية علي الصادرات. واستخدمت الدراسة أسلوب Panel Least squares technique, time series cross-section technique. وتوصلت الدراسة إلي أن تحرير التجارة قد يؤدي إلي زيادة الصادرات بصورة غير مباشرة، ذلك لأن تحرير التجارة وما يترتب عليه من تخفيض القيود علي الواردات يمكن المنتجين من استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة لإنتاج سلع التصدير، هذا بالإضافة إلي أن تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية يعمل علي زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتوصلت الدراسة إلي أن تخفيض الرسوم الجمركية علي الصادرات له تأثير عكسي علي معدل نمو الصادرات ولكن بقدر ضئيل، حيث إن تخفيض الرسوم الجمركية علي الصادرات بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة الصادرات بنسبة ٠.٠٢%، وتوصلت الدراسة إلي أن توحيد وتحرير سعر الصرف وما يترتب عليه من تخفيض سعر

الصرف للعملة المحلية، له تأثير طردي علي نمو الصادرات في دول جنوب أفريقيا.

- **٢/٢** دراسة **(sultan, 2011)** اهتمت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين احتياطيات النقد الأجنبي والطلب علي الواردات بالهند: من خلال تحليل التكامل المشترك لنموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، وتظهر النتائج وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الطلب علي الواردات وكل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية واحتياطيات النقد الأجنبي، وفي الأجل الطويل يكون الطلب علي الواردات مرن فيما يتعلق بالدخل (١.٨٨)، وغير مرن فيما يتعلق بالأسعار النسبية (-٠.٢٩) واحتياطيات النقد الأجنبي (٠.٢١)، وفي الأجل القصير يكون الطلب علي الواردات غير مرن بالنسبة لهذه المتغيرات الثلاثة، كما أن سرعة التعديل لصدمات الطلب علي الواردات كانت مرتفعة ومعنوية.
- **٣/٢ دراسة (Aljebrin&Ibrahim, 2012)** تهدف هذه الدراسة إلي قياس وتحليل محددات الطلب علي الواردات في دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية) باستخدام بيانات سلسلة قطاعية خلال الفترة(١٩٩٤-٢٠٠٨)وباستخدام تحليل (SURE)، وتوصلت النتائج إلي في كل من الأجل الطويل والأجل القصير توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين الطلب علي الواردات وكل من: الدخل الحقيقي، والاستهلاك الخاص، واحتياطيات النقد الأجنبي، وإجمالي تكوين رأس المال، بينما توجد علاقة سلبية ومعنوية بين الطلب علي الواردات وكل من :الأسعار النسبية، والاستهلاك الحكومي في الأجل الطويل ،ولكنها كانت غير معنوية في الأجل القصير.
- **٤/٢ دراسة (الجمال، ٢٠١٢)** اعتمد النموذج على معادلات الواردات والصادرات والميزان التجارى كمتغيرات تابعه، على الناتج المحلي الإجمالي المصرى والناتج العالمي وأسعار السلع الأجنبية وأسعار السلع المصرية مقومة بالدولار الأمريكي ومتغير شروط التجارة أي النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات ومتغيرات صورية تمثل إعانة الصادرات المصرية والتعريفة الجمركية وكان الهدف هو تقدير مرونتى الطلب السعرية والدخلية لكل من معادلات الواردات والصادرات وأيضا تأثير شروط التجارة علي الميزان التجارى المصرى.
- **٥/٢ دراسة (نجا، ٢٠١٤)** القياسية عن تقدير دالة الطلب على الواردات فى مصر وجد أن أسعار الواردات والأسعار المحلية تعتبر محددات أساسية لدالة طلب الواردات وقد يضاف إلى ذلك متغيرات أخرى تؤثر فى الطلب على

الواردات المصرية، مثل سعر الصرف الأجنبي ومستوى الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى وسياسة الإصلاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلي أن الطلب علي الواردات مرن بالنسبة للدخل وغير مرن بالنسبة للأسعار النسبية، حيث أن متوسط المرونتين وفقاً للتحليلين وفي النموذجين كان ١,٠٨، -٠,٨٤ لكل منهما علي التوالي، كما أن تأثير احتياطي النقد الأجنبي كان إيجابياً وقدر متوسط مرونته بحوالي ٠,٢٦، وكذلك فإن الانفتاح الاقتصادي كان تأثيره إيجابياً علي الواردات، في حين كان تأثير الإصلاح الاقتصادي سلبياً. وفي الأجل القصير تتشابه نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلي حد كبير مع نتائج الأجل الطويل فيما يتعلق باتجاه تأثير المحددات سالفة الذكر في الطلب علي الواردات.

في ضوء استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا أن الدراسات السابقة تختلف عن الدراسة الحالية في موضوع الدراسة، حيث تهدف الدراسة الحالية إلي دراسة أثر تطور هيكل تجارة مصر الخارجية علي الميزان التجاري خلال الفترة من(١٩٩٠-٢٠١٣) مع تحليل ومتابعة أداء الصادرات والواردات خلال نفس الفترة، ودراسة أهم العوامل التي تؤثر في دالة الطلب علي الصادرات والواردات وتأثير كلاً منهما علي الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، بهدف الوصول لبعض النتائج والتوصيات التي تساهم في تشجيع وتنمية الصادرات وترشيد الواردات مما يحد من تزايد عجز الميزان التجاري، واستخدام السياسات التجارية الملائمة التي تتماشي مع طبيعة وهيكل الاقتصاد المصري، بينما تناولت الدراسات الأخرى موضوع التجارة الدولية من زوايا مختلفة، مثل أثار السياسة التجارية علي الميزان التجاري، مدى استجابة الصادرات السلعية إلي تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية، محددات الطلب علي الواردات، سياسة تغيير سعر الصرف علي الميزان التجاري.

٣- مفهوم التجارة الخارجية

يخضع مصطلح التجارة الخارجية Foreign Trade إلي وجود تباين كبير في الرأي حول مضمونه والصور التي يتألف منها. حيث يري البعض أنه يشير في معناه الضيق إلي كلاً من الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة، في حين يشير مصطلح " التجارة الخارجية " في معناه الواسع إلي كلاً من الواردات والصادرات المنظورة (السلعية)، وغير المنظورة (الخدمية)، إلي جانب اشتمال هذا المصطلح علي الهجرة الدولية، والحركات الدولية لرؤوس الأموال (أي انتقالات الأفراد ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة).

كما أن هناك من ينادي بالتفرقة بين مصطلحي التجارة الدولية International Trade، والتجارة الخارجية Foreign Trade، حيث يعبر المصطلح الأول عن مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتم بين دول العالم ككل، أما مصطلح التجارة الخارجية فهو يشير إلي نظرة جزئية للعلاقات الاقتصادية التي

تتم بين دولة معينة ودول أخري، وبهذا يمكننا القول أن الاختلاف بينهما كبير، فالمصطلح الثاني - أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول، أي التجارة الدولية، ومع ذلك فقد تم استخدام المصطلحين كمترادفين.

وانطلاقاً مما سبق يتبين لنا أن مصطلح التجارة الخارجية مصطلح واسع النطاق، ومتعدد الأسماء ولكنه ذو جوهر واحد، ويشير إلي تبادل السلع والخدمات وحركات رؤوس الأموال وحركات العمالة بين الدول المختلفة.

٤- أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دوراً حيوياً في عمليات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهة الاقتصادية لجميع دول العالم، لما لها من تأثير علي مستوي النشاط الاقتصادي ككل. حيث أصبحت من أهم الأنشطة الضرورية التي تعتمد عليها كل دول العالم اليوم، وذلك لأنها تلعب دوراً لا يمكن الاستهانة به في أي اقتصاد، استيراداً وتصديراً، فلا تستطيع أي دولة مهما بلغت درجة تقدمها أن تعيش مكتفية ذاتياً. وذلك لأنه من خلال التجارة الخارجية تستطيع المجتمعات المختلفة الحصول علي كل ما تحتاج إليه من الغير من سلع وخدمات مختلفة بتكلفة أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً مقابل تصدير فائض إنتاجها، وبذلك يمكنها الاستفادة من مزايا التخصص الدولي والذي يمثل الأساس في التجارة الدولية.

كما أنه وفقاً لنظريات التجارة الدولية الكلاسيكية سواءً الميزة المطلقة أو الميزة النسبية، فإن التجارة الدولية تكون مفيدة للشركاء التجاريين نتيجة لما يترتب عليها من زيادة درجة التخصص وارتفاع مستوي الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلي آثارها الإيجابية علي الرفاهية، كما أنها يمكنها أن تساعد في تقليل التفاوت في توزيع الدخول فيما بين الدول، أو داخل الدولة نفسها من خلال زيادة دخول العمالة الوفيرة الغير ماهرة في عديد من الدول النامية.

٥- وضع الميزان التجاري في مصر

وبالنظر إلي الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها التجارة الخارجية المصرية، يتبين لنا أن مصر تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري - السلعي – وهو الذي يكمن خلف عجز ميزان المدفوعات ككل. وينتج هذا العجز بداهةً من المستوي المنخفض للصادرات، وتباطؤ معدلات نموها، مقابل ارتفاع مستوي الواردات وتزايد معدلات نموها عبر الزمن.

وعلي الرغم من الاتجاه نحو تنمية الصادرات المصرية في الآونة الأخيرة، من خلال تبني (استراتيجية التصنيع القائم علي تطوير الصادرات)، كمقابل نقيض(بديل) لاستراتيجية " إحلال الواردات " التي اتبعتها الدول النامية في الماضي، إلا أن هذه الصادرات لم تعد تشكل قوة دافعة لعملية التنمية خارج منطقة شرق آسيا بصفة خاصة. حيث أصبح من الصعب الحديث عن زيادة الصادرات المصنعة كسبيل

لمواجهة العجز التجاري، أولا يجري أصلاً، ولكن يتم التركيز علي ضبط مستوي ومعدل نمو الواردات كأمر ممكن لتحقيق هدف خفض العجز أو القضاء عليه عبر الزمن.

ويرجع العجز المتزايد في الميزان التجاري المصري إلي مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي:

- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي والتي تتمثل في اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات، واختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار، واختلال الهيكل الإنتاجي، وغيرها من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي المصري.
- عدم ملاحقة النمو في الصادرات للنمو المطرد في الواردات، إلي جانب ارتفاع الأسعار العالمية بعد حرب ١٩٧٣ وانخفاض سعر صرف الجنيه المصري عام ١٩٧٩ حتي تحريرها في عام ١٩٩١.
- تزايد الواردات الاستهلاكية نتيجة للزيادة السكانية والزيادة في الدخول النقدية بعد الانفتاح الاقتصادي وسفر العمالة المصرية للخارج، مما أدي إلي وجود ضغط مزدوج علي موازين المدفوعات الخارجية لزيادة الواردات الاستهلاكية من ناحية وتناقص فائض الإنتاج المحلي المخصص للتصدير من ناحية أخري.
- تزايد الاعتماد علي الخارج لسد فجوة الغذاء في الداخل بسبب عجز القطاع الزراعي وتخلفه عن الوفاء بمتطلبات الغذاء، بالإضافة إلي تراجع حصيلة الصادرات المصرية وانخفاض الطلب علي العديد من السلع الأولية المصدرة، وانخفاض الأهمية النسبية للقطن المصري.
- سلسلة التخفيضات الجمركية التي تمت بدءً من عام ٢٠٠٥ واستمرت خلال الأعوام التالية (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) وقد أدي هذا بدوره إلي زيادة الطلب علي الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية.
- تزايد استيراد السلع الوسيطة اللازمة لاستمرار الطاقات الإنتاجية القائمة والتي أهملت استراتيجية التنمية الصناعية فأصبح التزايد المستمر في استيراد هذه السلع أحد العوامل الهامة المسببة لاختلال الميزان التجاري المصري.
- توسع الحكومة في سياسة " دعم الصادرات "، مما أدي إلي زيادة الاستيراد في القطاع الإنتاجي (بشكل غير مباشر) حيث أن التوسع في الصادرات يستلزم بالضرورة التوسع في استخدام مستلزمات الإنتاج المستوردة.

٦- تقدير العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية(صادرات&واردات) والعجز في الميزان التجاري

يهدف هذا النموذج إلي تقدير أثر تطور هيكل تجارة مصر الخارجية علي

الميـزان التجـاري فـي مصـر، بالاعتمـاد علـي المـنهج التحليلـي القياسـي ومـدخل المرونات، حيث يتم تحديد العوامل التي تؤثر في الطلب علي الواردات والصادرات في مصر، وتقدير المعلمات الخاصة بكل منهما، ومن ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منهما، لأنه من خلال هذه العوامل يتم تحديد أثر التغيرات في هذه العوامل علي كلاً من الصادرات والواردات، وبدوره قياس أثرها علي الميزان التجاري، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي وضع السياسة التجارية السليمة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لسلوك الواردات والصادرات بالمجتمع والتخطيط لهما وفقاً لذلك.

ويتكون نموذج الدراسة من ثلاث معادلات هى دوال طلب الواردات وطلب الصادرات والعجز فى الميزان التجارى المصري ويمكن التعبير عن هذه الدوال في صورتها البسيطة كالاتى:

١ـ دالة طلب الواردات المصرية

$$M_t = F(GDP, OP, RPM, FR, M_{t-1}, D1)$$

٢ـ دالة طلب الصادرات المصرية

$$X_t = F\ (WGD, OP, RPX, EX, Sub)$$

٣ـ داله العجز في الميزان التجارى

$$TB = F\ (PZ, Sub, GDP, D_1, D_3)$$

ويمكن التعبير عن نموذج الاقتصاد القياسي للواردات والصادرات والعجز في الميزان التجارى في الشكل اللوغاريتمي المزدوج (Double log linear form) وبالتالي فإن معاملات المتغيرات المستقلة هي عبارة عن المرونات لتلك المتغيرات.

ووفقاً للمعادلات السابقة، فإن رموز المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عنها، فضلاً عن التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية التي تتضمنها كل دالة من الدوال السابقة وفقاً لمنطق الدراسات الاقتصادية النظرية والتجريبية السابقة، تكون علي النحو التالي:

أولا: معادلة الواردات المصرية:

$$\ln M_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln GDP + \alpha_2 \ln OP + \alpha_3 \ln RPM_1 + \alpha_4 \ln FR + \alpha_5 \ln Ex + \alpha_6 \ln M_{t-1} + \alpha_7 D_1 + U_t$$

حيث تكون المتغيرات وإشاراتها فى المعادلة السابقة على النحو التالي:

In: تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي.

M_t: تشير الى قيمة الواردات السلعية المصرية الحقيقية والمقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠.

GDP: يشير إلي إجمالى الناتج المحلي الإجمالي المصري والمقدر بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج

المحلي الإجمالي المصري والطلب علي الواردات طردية، بمعنى انه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المصري يزداد الطلب علي الواردات المصرية، والعكس صحيح، أى المرونة الدخلية بالنسبة للواردات المصرية موجبة ولذا تكون قيمة ($\alpha_1 > 0$)

OP: يشير إلى مؤشر الانفتاح الاقتصادى والذي يساوى مجموع قيمتي الصادرات والواردات مقسومة على إجمالى الناتج المحلي المصري بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، وزيادة هذه النسبة تعني نجاح سياسات التحرر وزيادة الانفتاح علي العالم الخارجي، مما يشجع علي زيادة الواردات، ولذا من المتوقع أن تكون إشارة هذا المتغير أى مرونة الانفتاح موجبة أيضا ($\alpha_2 > 0$).

RPM_1: تشير إلى الأسعار النسبية للواردات المصرية، وهى عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الواردات المصرية (لسنة الأساس ٢٠١٠) إلى الرقم القياسي للأسعار المحلية والمعبر عنها بالرقم القياسي لأسعار الجملة لسنة الأساس ٢٠١٠ ومن المتوقع ان تكون إشارة هذه المرونة سالبة أي عكسية، ولذا تكون قيمة ($\alpha_3 < 0$).

FR: تشير إلى الاحتياطي النقدى الأجنبي لدى الحكومة المصرية والمقدر بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تكون إشارة المرونة لهذا المتغير موجبة اى طردية، ويتوقع أن تكون قيمة ($\alpha_4 > 0$).

EX: معدل تبادل العملة المصرية (الجنيه) بالنسبة للدولار، ومن المتوقع أن تكون إشارة المرونة سالبة أي كلما ارتفع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصري ارتفعت أسعار الواردات مقومة بالجنية المصري، مما يؤدى إلى انخفاض الطلب من المصريين على الواردات والعكس صحيح، ولذا تكون قيمة ($\alpha_5 < 0$).

M_{t-1}: تشير إلى قيمة الواردات السلعية الحقيقية في العام السابق والمقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تكون إشارة مرونة هذا المتغير موجبة أى طردية، وقيمة ($\alpha_6 > 0$).

D_1: متغير صورى يشير إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة المصرية في بداية التسعينات من القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولى (IMF)، حيث يأخذ قيمة واحد في فترة تطبيقه من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٠، وقيمة صفر لباقي سنوات الدراسة ومن المتوقع أن تكون إشارة المرونة لهذا المتغير سالبة، ولذا تكون قيمة ($\alpha_7 < 0$).

U_t: حد الخطأ العشوائي، الذى يفترض أن يأخذ شكل التوزيع الطبيعي المعتدل، ولذا يكون وسطه الحسابي مساوياً للصفر وتباينه ثابت وقيمه مستقلة.

ثانيا: معادلة الصادرات المصرية:

$$In\ X_t = B_0 + B_1 In\ WGD + B_2 In\ OP + B_3 In\ RPX + B_4 In\ EX + B_5\ Sub + V_t$$

حيث أن:

X_t: تشير الي قيمة الصادرات السلعية المصرية الحقيقية، والمقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠.

WGD: الناتج المحلي العالمي، والمقدر بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام٢٠١٠، ومن المتوقع ان تكون إشارة المرونة الدخلية بالنسبة للصادرات المصرية موجبة، وتكون العلاقة بين الناتج المحلي العالمي والصادرات المصرية طردية ولذا تكون قيمة($B_1 > 0$).

OP: يشير إلي مؤشر الانفتاح الاقتصادي المصري على العالم الخارجى، ومن المتوقع أن تكون إشارة المرونة لهذا المتغير موجبة، وتكون العلاقة طردية بين قيمته وقيمة الصادرات السلعية، لذا تكون قيمة ($B_2 > 0$).

RPX: الأسعار النسبية للصادرات المصرية، وهي عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات الي الرقم القياسي لأسعار الجملة لسنة الأساس ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تكون المرونة للأسعار النسبية موجبة. بمعنى أن ارتفاع الأسعار الأجنبية للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية بالنسبة للأسعار الجملة فى مصر سيؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات، ولذا تكون قيمة $B_3 > (0)$.

EX: معدل تبادل الجنية المصري بالدولار الأمريكي ومن المتوقع أن تكون إشارة مرونة هذا المتغير سالبة، وتكون قيمة ($B_4 < 0$).

Sub: متغير صورى يوضح إعانة (دعم) الصادرات التى طبقتها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٤، والذي يأخذ قيمة واحد صحيح وقيمة صفر للسنوات الأخرى، ومن المتوقع أن تكون إشارة المرونة لهذا المعامل موجبة ($B_5 > 0$).

V_t: حد الخطأ العشوائي والذي يظهر العلاقة الاحتمالية بين المتغير التابع والمتغيرات العشوائية المستقلة.

ثالثا: معادلة العجز في الميزان التجارى المصري:

$$In\ TB = a_0 + a_1\ IN\ PZ + a_2\ Sub + a_3\ In\ GDP + a_4\ D_1 + a_5\ D_3 + E_t$$

حيث أن:

TB: تعبر عن العجز في الميزان التجارى والذي يساوى قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات والمقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠.

PZ: تشير إلى معدل التبادل التجارى، وهى عبارة عن الرقم القياسي لأسعار

الصادرات بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الواردات وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تكون المرونة السعرية لهذا المتغير سالبة ($a_1 < 0$).

D_1 هذه المتغيرات ذكر شرحها في معادلات الواردات GDP, Sub and والصادرات، ومن المتوقع أن تكون إشارات المرونات الثلاثة سالبة a_3 , a_2 ($a_4 < 0$ and).

D_3: متغير صورى يشير إلى التعريفة الجمركية التى فرضتها الحكومة المصرية على الواردات المصرية منذ عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٣، حيث تأخذ هذه السنوات قيمة واحد وباقي السنوات صفر ومن المتوقع أن تكون إشارة مرونة هذا المتغير سالبة أيضاً ($a_5<0$).

E_t: حد الخطأ العشوائي.

١/٦ مصادر البيانات

تم تجميع البيانات السابقة عن إجمالي الناتج المحلى المصري والناتج العالمي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ٢٠١٠، والأرقام القياسية لقيمة وكميات الواردات والصادرات، ثم تم حساب أسعار الواردات والصادرات (سنه الأساس ٢٠١٠). وأيضاً الاحتياطي النقدى وقيمة الواردات والصادرات بالمليون دولار بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ٢٠١٠، وسعر الصرف الاسمى للجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي والرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠١٠)، وأيضاً مكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP deflator) (سنة الأساس ٢٠١٠) من بيانات البنك الدولى World Bank، مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators حيث تم تعديل سنة الأساس من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ للأرقام القياسية وتعديل سنة الأساس لمكمش الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٠ ثم تم قسمة المتغيرات المذكورة على GDP deflator (سنة الأساس ٢٠١٠).

٢/٦ نتائج تقدير نموذج الدراسة

في ضوء نتائج تقدير المعادلات الثلاثة السابقة للواردات والصادرات والعجز في الميزان التجاري المصري بطريقة (OLS)، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد عن طريق تشغيل البيانات علي برنامج الـ SPSS/PC يتضح الآتي:

١- معادلة دالة الطلب على الواردات المصرية:

$$\ln M_t = -4.114 + 0.941 \ln GDP + 0.903 \ln OP - 0.342 \ln RPM_1$$
$$(-11.656)^{**} \quad (18.982)^{**} \quad (23.969)^{**} \quad (-3.966)^{**}$$
$$+ 0.105 \ln FR - 0.167 \ln EX + 0.23 \ln M_{t-1} - 0.111 D_1$$
$$(2.091)^{*} \quad (-3.688)^{**} \quad (0.43) \quad (-1.968)^{*}$$
$$R^2=0.996 \quad \bar{R}^2=0.995 \quad F=992.5$$
$$DW=1.818$$

** مستوى معنوى ١% * مستوى معنوي ٥%

الأرقام بين الأقواس عبارة عن القيمة الاحتمالية لإحصائية t

يتضح من المعادلة السابقة أن المعاملات المقدرة للمتغيرات (In RPM) , (In GDP) , (In EX) op) معنوية عند مستوى ١%، والمعاملات المقدرة للمتغيرين In FR , (D_1) معنوية عند مستوى ٥% بينما كانت غير معنوية لمعامل الواردات في السنة السابقة. ونجد أن قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^{-2} بلغت نحو ٠.٩٩٦، ٠.٩٩٥% على التوالي، بمعنى ان القدرة التفسيرية لمعادلة طلب الواردات مرتفعة جداً من خلال التغير في المتغيرات المستقلة التي تفسر التغيرات إلى تحدث في المتغير التابع وهو طلب الواردات المصرية. وأن جميع إشارات المتغيرات المستقلة صحيحة. هذا بالإضافة إلى أن معنوية المعادلة ككل مرتفعة جدا حيث بلغت F الإحصائية نحو ٩٩٢ عند مستوى معنوي عالي جدا ١%، والتي توضح أن جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الواردات غير صفرية (non-zero). وفي وجود المتغير التابع للسنة السابقة مع المتغيرات المستقلة تصبح استخدام Durbin h هو المناسب لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي بدلاً من اختبار (DW).

وبحساب قيمة Durbin h نجد أنها تساوي ٠.٥٦٦ وهي اقل من القيمة ١.٦٤٧٥ والتي تضمن قبول فرض عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوي ٥%، ولذا تصبح هذه المعادلة Best Linear Unbiased (BLUE) Estimatorsافضل المقدرات الخطية غير المتحيزة.

وتبين المعادلة أن مرونة الطلب على الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والاحتياطي النقدي الأجنبي كانت ٠.٩٤، ٠.٩، ٠.١١ على الترتيب، وانها موجبة وغير مرنة وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي والاحتياطي النقدي الأجنبي لدى الحكومة المصرية بنسبة ١٠% يترتب عليه زيادة في الواردات بنسب ٩.٤%، ٩%، ١.١%، وهذا يعنى أن تأثير هذه المتغيرات الثلاثة على الواردات كان إيجابي ومعنوي، وكانت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار النسبية ومعدل تبادل العملة المصرية بالدولار وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي غير مرنة وسالبة للمتغيرات الثلاثة والتي بلغت نحو٠.٣٤٢ و ٠.١٦٧ و ٠.١١ على التوالي. وهذا يعنى أن الارتفاع في أسعار الواردات ومعدل تبادل العملة المحلية (الجنيه مقابل الدولار) والتوسع في سياسات الإصلاح الاقتصادي بنسبة ١٠% يؤدى إلى الانخفاض فى الإنفاق على الواردات بنسب قدرت بحوالى ٣.٤٢%، ١.٦٧%، ١.١% على الترتيب. ويتبين أن انخفاض سعر الصرف الاسمي للعملة المصرية (الجنية بالنسبة للدولار الأمريكي) يؤدى إلى زيادة أسعار الواردات بالجنية المصري وبالتالي ينخفض طلب المصريين على السلع الأجنبية. وبناءً عليه يمكن استخدام أدوات

السياسة النقدية من خلال توحيد سعر الصرف بالنسبة للدولار فى التأثير على قيمة وكمية الواردات وبالتالى إصلاح العجز فى الميزان التجارى.

ثانيا: معادلة دالة طلب الصادرات على السلع المصرية:

$$\ln X_t = -23.812 + 1.569 \ln WGD + 0.409 \ln OP + 0.683 \ln RPX$$
$$(-5.755)^{**} \quad (6.486)^{**} \quad (4.292)^{**} \quad (11.343)^{**}$$
$$- 0.429 \ln EX + 0.339 Sub \quad (-5.210)^{**} \quad (3.514)^{**}$$

$R^2=0.973$ $\bar{R}^2=0.969$ $F=212.73$ $DW=1.994$

** مستوى معنوى ١% و * مستوى معنوى ٥%

يتضح من نتائج المعادلة المقدرة باستخدام (OLS) أن جميع المعاملات للمتغيرات معنوية عند مستوى معنوية ١% وصحيحة الإشارات طبقاً للنظرية الاقتصادية، وان قيم معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ بلغت نحو ٠.٩٧٣% و ٠.٩٦٩% على التوالي. مما يعنى أن المتغيرات المستقلة قدرتها فى شرح وتفسير التغيرات فى المتغير التابع وهو الصادرات المصرية فى الأسواق الأجنبية مرتفعة جداً، وأن معنوية المعادلة ككل مرتفعة جدا حيث بلغت قيمة F الإحصائية حوالى ٢١٣ عند مستوى معنوى ١%. وباختيار وجود الارتباط الذاتى فى البواقي نجد أن قيمة دربن واتسن (DW) المقدرة بلغت حوالى ١.٩٩٤ وهى أكبر من القيمة الحرجة العليا فى جدول دربن واتسون $d \geq du$ عند مستوى معنوى ١%. لذلك نقبل الفرض الصفري null hypothesis بعدم وجود ارتباط ذاتى موجب بين الأخطاء، وبالتالي تصبح هذه المعادلة BLUE، وأن المرونة الدخلية لطلب الصادرات المصرية لدى المستهلكين الأجانب (WG) كانت مرنة وبلغت نحو ١.٥٦٩ ويعنى هذا أن زيادة نسبة ١٠% فى دخل الأجانب تزداد قيمة الصادرات المصرية بنحو ١٥.٦٩%. بينما كانت المرونات لباقي المتغيرات غير مرنة بمعنى الزيادة فى تلك المتغيرات بنسبة ١٠% تزداد قيمة الصادرات المصرية بنسبة اقل من ١٠%. ويلاحظ أن مرونة الطلب السعرية (RPX) موجبة، وهى عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الجملة فى السوق المصري، حيث يكون الفرق بين سعر التصدير في الخارج وأسعار الجملة داخل مصر حافزاً قوياً لدى المصدرين المصرين لزيادة صادراتهم للخارج، وان الزيادة ١٠% فى هذه النسبة السعرية يؤدى الي الزيادة في قيمة الصادرات بنحو ٦.٨٣%. هذا بالإضافة إلى أن قيمة مرونات الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجى (OP) ودعم الحكومة المصرية للصادرات في الأسواق العالمية (Sub) بلغت حوالي ٠.٤١% و ٠.٣٤% على الترتيب. وبالنسبة لمتغير سعر الصرف (EX) حيث أن إشارة هذا المتغير سالبة وتتفق مع المنطق الاقتصادي،

بمعنى أن ارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة للجنية المصري يؤدى إلى انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار، وبالتالى انخفاض أسعار الصادرات المصرية مقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مما يترتب عليه زيادة متحصلات الصادرات المصرية. وبينما توحيد أسعار الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار فى السوق المحلى يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية وزيادة متحصلات العملة الأجنبية الدولارية حيث إن الجنية المصري يرتبط بالدولار الأمريكي في التعاملات الدولية (Transaction) وهذا يعمل على تحسين العجز فى الميزان التجارى المصري.

ثالثا: معادلة العجز فى الميزان التجارى المصري:

$$\ln T.B = -4.351 - 0.72 \ln PZ - 0.356 Sub + 1.363 \ln GDP$$
$$(-1.835)^* \quad (-2.096)^{**} \quad (-3.008)^{**} \quad (4.56)^{**}$$
$$- 0.312 D_1 - 0.450 D_3 \quad (-1.694) \quad (-2.467)^{**}$$
$$R^2=0.851 \qquad \bar{R}^2=0.826 \qquad F=33.25 \qquad DW= 1.396$$

** مستوى معنوى ١% و * مستوى معنوى ٥%

الأرقام بين الأقواس عبارة عن القيمة الاحتمالية الإحصائية t

ويتضح من تقدير هذه المعادلة أن المتغيرات المستقلة وهى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ودعم الحكومة للصادرات المصرية (Sub) لها معنوية عند مستوى ١% لكل منهما على التوالى، وكانت متغيرات معدل التبادل التجارى والتعريفة الجمركية (D_3) المفروضة على الواردات المصرية من الخارج معنوية عند مستوى ٥% لكل منها على التوالي (PZ) وهى عبارة عن (الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الواردات) غير مرنه ومعنويه عند مستوى ٥%، ومرونة التعريفة الجمركية (D_3) المفروضة على الواردات معنوية عند مستوى معنوي ٥% أيضاً. بينما كانت معنوية متغير سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري (D_1) عند مستوى معنوى ١٠%، وكانت إشارات جميع المتغيرات المذكورة سالبة ما عدا إشارة الناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة وذلك طبقاً للمنطق الاقتصادي. وكانت قيم معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^{-2} قد بلغت نحو ٨٥% و ٨٣% على التوالى، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة قدرتها التفسيرية فى المتغير التابع مرتفعة، وان معنوية المعادلة ككل مرتفعة طبقا ل F الإحصائية حيث بلغت حوالى ٣٣ عند مستوى معنوى ١%، وقد بلغت قيمة DW المقدرة حوالى ١.٣٩٦، وباختبار وجود الارتباط الذاتى نجد ان القيمة المقدرة اكبر من الحد الأدنى واقل من الحد الأعلى لداربون واتسون الجدولية أى: $d_L < d < du$ وبالتالى اختبار البواقي يكون Inconclusive أى غير كفؤ أى لا تخضع لخاصية الأقل تباين (Min Variance) – أو أفضل تقدير Best وإن ظلت غير متحيزة unbiased أى أن

خاصية BLUE تصبح المقدرات خطية غير متحيزة linear unbiased (LUE) estimator. وأن جميع مرونات المتغيرات المستقلة كانت غير مرنة inelastic ماعدا الدخل (الناتج الإجمالي المحلي) كان مرنا elastic، وهذا يعنى أن زيادة ١٠% فى متغيرات دعم الصادرات، وسياسة الإصلاح الاقتصادي، والتعريفة الجمركية على الواردات ومعدل التبادل التجارى (نسبة الرقم القياسي لأسعار الواردات) تؤدى الى خفض العجز فى الميزان التجارى بمعدلات ٣.٦٥%، ٣.١٢%، ٤.٥%، ٧.٢% على الترتيب، بينما زيادة نسبة ١٠% في متغير الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى بنسبة بلغت ١٣.٦٣%، وهذا يرجع إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى السلطات المصرية منخفضة، والتى تتحصل عليها من الصادرات المصرية ومن تحويلات المصرين بالخارج والمعونات الأجنبية وعوائد الاستثمار فى قطاع البترول، والتى لا تكفى لتغطية كلاً من سداد الديون الخارجية وفوائدها، وأيضا لتغطية مدفوعات الواردات المصرية والتى معظمها سلع ضرورية ومواد أولية وسلع وسيطة ورأسمالية لازمة للقطاع الصناعى، وبالتالى يتم استكمال التمويل ومدفوعات فاتورة الواردات المصرية على الناتج المحلى الإجمالي مما يؤدى إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى، حيث إنه من المفروض أن تغطى متحصلات الصادرات المدفوعات عن الواردات وتزيد فى الدول التى لديها فائض فى الميزان التجارى بينما يحدث العكس فى مصر لتصبح تعانى من عجز مزمن ومستمر فى الميزان التجارى الخاص بها.

٧- النتائج والتوصيات

نتائج البحث : تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- احتلت سياسة تشجيع الصادرات مكانة بارزة منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، حيث اتجهت السياسة التجارية فى مصر منذ التسعينيات نحو تحقيق تحرير التجارة بصورة أحادية الجانب، من أجل النهوض بتنمية الصادرات باعتبارها المحرك الرئيسى لعملية التنمية.
- تعتبر سياسة ترشيد الواردات ضرورة هامة لعلاج العجز في الميزان التجارى، وخاصة الواردات من السلع الاستهلاكية والترفيهية، حيث أن هذه المجموعة من السلع يجب العمل على عدم استيرادها بأى شكل من الأشكال لأنها تمثل عبئاً كبيراً علي الميزان التجاري.
- توضح نتائج القياس في النموذج الإحصائي ارتفاع المقدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج ككل، بالإضافة إلي أن إشارة كافة المتغيرات جاءت تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

- كما يتضح من تقدير دالة الطلب علي الواردات أن مرونة الطلب على الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والاحتياطي النقدي الأجنبي كانت ٠.٩٤، ٠.٩، ٠.١١ على الترتيب، وانها موجبة وغير مرنة وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي والاحتياطي النقدي الأجنبي لدى الحكومة المصرية بنسبة ١٠% يترتب عليه زيادة في الواردات بنسب ٩.٤%، ٩%، ١.١% وهذا يعنى أن تأثير هذه المتغيرات الثلاثة على الواردات كان إيجابي ومعنوي.
- وتوضح نتائج تقدير دالة الصادرات أن المرونة الدخلية لطلب الصادرات المصرية لدى المستهلكين الأجانب (WG) كانت مرنة وبلغت نحو ١.٥٦٩ ويعنى هذا أن زيادة نسبة ١٠% فى دخل الأجانب تزداد قيمة الصادرات المصرية بنحو ١٥.٦٩%. بينما كانت المرونات لباقي المتغيرات غير مرنة بمعنى الزيادة فى تلك المتغيرات بنسبة ١٠% تزداد قيمة الصادرات المصرية بنسبة اقل من ١٠%.
- عند تقدير دالة العجز في الميزان التجاري وجد أن جميع مرونات المتغيرات المستقلة كانت غير مرنة inelastic ماعدا الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) كان مرنا elastic، وهذا يعنى أن زيادة ١٠% فى متغيرات دعم الصادرات، وسياسة الإصلاح الاقتصادي، والتعريفة الجمركية على الواردات ومعدل التبادل التجارى (نسبة الرقم القياسي لأسعار الواردات) تؤدى إلى خفض العجز فى الميزان التجارى بمعدلات ٣.٦٥%، ٣.١٢%، ٤.٥%، ٧.٢% على الترتيب، بينما زيادة نسبة ١٠% في متغير الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى بنسبة بلغت ١٣.٦٣%.

توصيات البحث : في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من عجز الميزان التجاري فيما يلي:

- يجب علي الحكومة المصرية أن تتجه بجدية نحو إصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري، والعمل علي توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الداخل والخارج، ومن ثم ارتفاع معدلات التصدير وعلاج العجز في الميزان التجاري.
- إتباع السياسات المالية والنقدية التي تساعد علي تحقيق خطة مضاعفة الصادرات من ناحية وترشيد الواردات من ناحية أخري من أجل خفض العجز في الميزان التجاري.
- ضرورة الحفاظ علي مستوي الاحتياطي من النقد الأجنبي في الحدود الآمنة، لتغطية الواردات في الظروف العارضة والطارئة بما يتماشى مع الأسس

والقواعد العلمية.

- استخدام السياسة المالية التي تؤثر في الأسعار من خلال التغيرات في التعريفة الجمركية، بحيث تعمل علي الحد من الواردات الاستهلاكية والترفيهية ولكن في نفس الوقت لا تضر بالقطاعات والاستثمارات الإنتاجية.
- ربط سعر صرف الجنية بسلة من العملات الأجنبية(الدولار واليورو واليوان) وليس عملة واحدة(الدولار)، لتجنب انهيار قيمة العملة وقت الأزمات.
- يجب إعادة النظر في سياسة التحرير والانفتاح علي العالم الخارجي، ويتم ذلك من خلال استخدام بعض الوسائل التي يمكن أن تسهم في الحد من الواردات وخاصة الاستهلاكية وتشجع علي استخدام البدائل المحلية لها، مثل ضريبة المبيعات وبعض القيود الأخرى.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- الكتب

١-سامي عفيفي حاتم، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.

٢- محمود حسن حسني، "النظرية البحتة في التجارة الدولية"، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠١.

٣-السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٢- التقارير والدوريات والنشرات

١- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٢- مجدي الشوربجي، " اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري "، بحث غير منشور ومقدم إلي " مركز الدراسات الوحدة العربية "، بيروت، ٢٠١١.

٣- محمود عبد الفضيل، عمرو شيحة، " تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية علي الاقتصاد المصري "، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٠.

٤- معهد التخطيط القومي، " تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتي عام ٢٠١٠|٢٠١١ "،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١.

٥- نيفين حسين شمت، " تطور التجارة الخارجية في مصر وسياسات إصلاح الميزان التجاري"، بحث دبلوم، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨.

٦- علي عبد الوهاب نجا، تقدير دالة الطلب علي الواردات في مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) " دراسة تحليلية قياسية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد الواحد والخمسون، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، يوليو ٢٠١٤.

٣- الرسائل العلمية

١- مروة شعبان محمد سلامه الجمال، " تحليل أثار سياسة تحرير التجارة علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٨) " ،رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Aljebrin M. A. & Ibrahim M.A., **"The Determinants of the Demand for Imports in GCC Countries"**, International Journal of Economics and Finance,Vol.4,No.3., 2012.
2- Constant N. B. S. &Yue Y., **"An Econometric Estimation of Import Demand Function for Cost D Ivoire"**, International Journal of Business and Management, Vol. 2, No. 2, 2010.
3- David Dollar and Aart Kraay, **"Trade, Growth and Poverty"**, The Economic Journal, Vol.114, Iss.493, 2004.
4- Mohamed Khairy El-Ashry, **"An Economic Study of Egypt's Agriculture Trade Balance"**, Ph.D Study, Faculty of Economic and Social Studies, University of Manchester, Britain, 1992.
5- Musibau Adetunji Babatunde, **"Can Trade Liberalization Stimulate Export Performance in Sub-Saharan Africa?"** Babatunde, Journal of International and Global Economic Studies,2009.
6- Sultan Z. A., **" Foreign Exchange Reserves and Indias Import Demand: A Co integration and Vector Error Correction Analysis"**, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 7., 2011.
7- WTO, **World Trade Report**, 2003.